الأهرام

المصدر : الأهرام
التاريخ : ١٤ اكتوبر ٢٠٠٧

«الكويز» يصل الصعيد

حازم عبدالرحمن

اتفاق «الكويز» هو واحد من الجوانب الايجابية للعلاقات المصرية ـ الاسرائيلية، وأهم ما فيه أنه اتفاق قابل للتطور، ثم انه لايقف عند هذا الحد بل انه ينعكس بشكل ايجابى أيضا على العلاقات مع الولايات المتحدة.

(١)

بدأ الاتفاق بـ ٥٤ شركة، ووصلت حاليا إلى ٢٠٣ شركات قادرة على التصدير خلال الفترة من فبراير ٢٠٠٥ وحتى الآن فى حين ان اجمالى عدد الشركات الداخلة فى الاتفاق ٦٨٠ شركة وزاد اجمالى الصادرات من المناطق الصناعية المؤهلة للولايات المتحدة حتى بلغ ١٢٧٥ مليون دولار منذ بدء تنفيذ الاتفاق، فى حين ان الواردات المصرية من اسرائيل لم تتعد ١٥٠ مليون دولار، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل انه من خلال المفاوضات والعلاقات الايجابية بين البلدين، فان مصر وإسرائيل اتفقتا على خفض نسبة المكون الاسرائيلى فى انتاج هذه المناطق من ١١٪ ٧ إلى ١٠٫٥٪.

وهذا بحد ذاته، يبين أكثر من نقطة فلم يكن صحيحا أبدا ذلك النقد الذى تم توجيهه للاتفاق، بانه سيفتح الباب أمام الصناعات النسجية الإسرائيلية لكى تغزو صناعة النسيج المصرية، فهذا لم يحدث، بالعكس لقد نشأت علاقة صحيحة بين الطرفين خاصة من الجانب المصرى فقد ازدادت ثقة رجال الصناعة المصرية فى أنفسهم عندما ثبت لهم بالدليل العملى أنهم قادرون على انتاج ملابس ومنسوجات تصمد للاشتراطات الصعبة للغاية لكى تدخل السوق الأمريكية، كذلك ثبت لهؤلاء المنتجين المصريين، انهم أيضا قادرون على التعامل مع المصانع الاسرائيلية وأن يأخذوا منها ما يريدون فقط، فقد اتضح لهم خطأ الرأى الذى يصورهم على أنهم مجموعة من الناس السذج الذين يستطيع أى شخص ان ينصب عليهم او يسخر منهم او يستخدمهم لمصلحته هو، هذه الثقة فى النفس، وفى قدراتهم على العمل والانتاج، وفى قدرات عمالهم هى نقطة لاتقدر بمال

جانب آخر مهم، أنه خلال الفترة منذ توقيع الاتفاق فى فبراير ٢٠٠٥ وحتى الآن، زاد عدد المصانع التى تصدر انتاجها فعلا بنسبة ٤٠٠٪ تقريبا عما كان عليه عند البداية.

وهذا يعنى أن العمال، وأصحاب الاعمال يقبلون بشكل متزايد على الانضمام لهذا الاتفاق، وهم جميعا يرحبون بالقبول باشتراطاته القاسية، طالما أنها تنطبق على الجميع بلا تمييز أو محاباة.

ويضاف إلى كل هذا، ان الاتفاق الأخير يسمح بامتداد المناطق الصناعية المؤهلة إلى محافظات الصعيد.

(٢)

يمثل دخول هذا القطاع الصناعى إلى الصعيد، بداية لتحول مهم، فهو يعنى، أن عمال ومصانع صعيد مصر ستكتسب القدرة على التصدير إلى أصعب وأقسى أسواق العالم، من حيث شروط الجودة والمتانة والدقة وجمال الأذواق، أو من حيث القدرة على الصمود فى وجه منافسة بالغة الشراسة، وبالطبع فان هذا الجانب، قد يكون بداية لعمليات استثمار صناعى واسع النطاق فى الصعيد بحيث تتوافر فرص عمل منتجة، تدر دخلا كريما للعامل تقنعه بالبقاء فى دياره وتجعله يعزف باختياره وارادته الحرة عن الهجرة من الصعيد إلى القاهرة والدلتا، والأهم من كل هذا، ان هذا الاتفاق قد يكون بداية لإحداث نهضة صناعية فى صعيد مصر تؤدى فى آخر المطاف إلى اختفاء العامل اليومى الزراعى أو عامل «الفاعل» الذى لايجيد أى حرفة أو مهنة أو صنعة إلا استخدام قدراته البدنية لتحل محلها بالتدريج صورة العامل الماهر، ذى القدرات المتميزة، الذى يستطيع ان يتعامل مع أحدث تقنيات وآلات العصر.

وهكذا فنحن لانستبعد أن يفتح تطوير الاتفاق، لكى يشمل الوجه القبلى، النافذة لتغيير هذه الأوضاع ورفع مستويات المعيشة فى الصعيد، فقط يعتمد كل شىء على الادارة الجيدة، ومعرفة أين يستثمر المرء أمواله، والحرص على تجويد الانتاج، ولسوف يترتب على هذا ـ بشرط الاستمرار ـ إحداث تغييرات اجتماعية جوهرية تجعل البيئة فى الصعيد جاذبة للاستثمار

(٣)

ليس هناك شئ اسمه «ان كذا قد ولد عملاقا» فمثل هذا الأمر لا وجود له فى الحياة الانسانية، فكل شىء يولد صغيرا ثم يكبر وينمو مع الزمن، ونحن نتمنى أن يكون هذا هو مصير هذا الاتفاق فى الصعيد

نقطة أخرى جوهرية، وهى أنه غير صحيح اطلاقا أن هذه الصناعات التى تحتوى على مكون إسرائيلى، هى بؤر لاختراق أمن مصر القومى، فمثل هذا الأمر لا مجال له، ومن غير المستبعد أن خصوم العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية ـ والذين يرون فى أى تعامل مع الإسرائيليين نوعا من الجاسوسية أو تعريضا للأمن القومى لاخطار داهمة ـ سوف يروجون لهذه الاراء الخاطئة ولكن الادارة الجيدة لموضوع المناطق الصناعية المؤهلة، وقدرات المصانع العاملة فيها على زيادة صادراتها للسوق الامريكية وعلى زيادة ارباحها، وعلى التوسع فى استثماراتها، وزيادة أعداد العاملين فيها.. كل هذا سوف يكون أبلغ رد على هذه الأفكار السخيفة التى تستهدف اجهاض هذا المشروع.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية